

تونس في : 2016/06/16

الموضوع : سؤال كتابي على معنى الفصل 145 من النظام الداخلي
موجه إلى السيد وزير البيئة

من النائب غازي الشواشي
إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

840d

تحية طيبة ،
أما بعد ،

كما تعلمون سيدي الوزير يعاني أهالي حي المنازه وسهلول من معتمدية القلعة الصغرى من كارثة بيئية خطيرة جدا سببها انبعاثات غازية سامة مصدرها مصنع الأجر بالقلعة الصغرى والتي أثبتت التقارير الصادرة عن وزارة الصحة وتقارير الوكالة الوطنية لحماية المحيط مدى التجاوزات البيئية والصحية والخروقات القانونية التي يعمل ضمن إطارها هذا المصنع ومدى خطورة الغازات السامة على صحة المتساكنين والتي تسببت في وفيات حسب تقرير وزارة الصحة المنجز بتاريخ 2015/09/03 إثر معاينة ميدانية للمصنع. وأمام عجز السلطة المحلية للوصول إلى حل نهائي مع صاحب المصنع وإجباره على الامتثال للقوانين الجاري بها العمل ومنطق التسوية والمماطلة المنتهجة من طرف صاحب المصنع في التعامل بجدية ومسؤولية مع الكارثة البيئية التي يتسبب فيها وعدم التزامه بمحاضر الجلسات التي أمضاها تحت إشراف ولاية سوسة وكذلك عجز الوكالة الوطنية لحماية المحيط عن تطبيق محضر الجلسة المنبثق عن جلسة العمل المؤرخة في 2015/12/05 .

أسألك سيدي الوزير عن مسؤولية الوزارة بخصوص هذا الملف الخطير والذي في بقائه بدون حل عاجل ونهائي ستستمر معه معاناة أهالي جهة القلعة الصغرى وهو الملف الذي يبدو أن له خلفية شبهة فاسد إداري ومحسوبة. كما أسألكم سيدي الوزير عن الإجراءات التي تم اتخاذها من وزارتك ومن الوكالة الوطنية لحماية المحيط لتسوية هذا الملف وتطبيق القانون وحماية المتساكنين من الكارثة البيئية التي يعانون منها.

في انتظار ردكم تقبلو سيدي الوزير فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

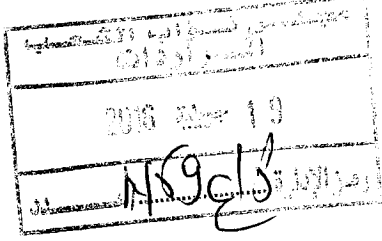


1174

وزير البيئة والتنمية المستدامة

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب



الموضوع : حول سؤال كتابي الموجه من قبل النائب السيد غازي الشواشي .

المرجع : مراسلتكم عدد 295 المؤرخة في 4 جويلية 2016 والواردة على مكتب الضبط المركزي بتاريخ 8 جويلية 2016

وبعد، تبعا لسؤال النائب السيد غازي الشواشي، أتشرف بمدكم بعناصر الإجابة التالية:

1. تقديم مصنع الآجر بالقلعة الصغرى

تم تركيز معمل الآجر بالقلعة الصغرى منذ سنة 1978، وقد انتقلت ملكية المعمل إلى السيد عبد الرزاق تقيّة منذ جوان 2006. يشغلّ المصنع المذكور 35 إطار إداري، 70 إطار فني و632 عامل.

في البداية، كان المصنع يستعمل الفيول الثقيل كوقود، ثم تمّ استبداله بالغاز الطبيعي موفى سنة 2006 باستثمار قيمته حوالي 1.5 مليون ديناراً، كما تم القيام بأشغال تهيئة وزيادة في علو المداخل ليبلغ 40 متراً بكلفة 200 ألف ديناراً.

2. الوضع البيئي للمصنع:

يتمثل الإشكال البيئي الناجم عن نشاط مصنع الآجر بالقلعة الصغرى أساساً في ما يلي:

- انبعاثات غازية صادرة عن مداخن أفران الآجر الأربعة،
- تناطر الغبار خاصة أثناء عمليات خزن ونقل المواد الأولية.

وقد قامت الوكالة الوطنية لحماية المحيط بالعديد من المعاينات الميدانية للمصنع، بما في ذلك قياسات الملوثات الهوائية على مستوى مداخن الأفران في مناسبتين (فيفري 2014 وجوان 2015)، حيث أثبتت التقارير البيئية تجاوز الانبعاثات الغازية للحدود القصوى لملوثات الهواء المنصوص عليها بالأمر عدد 2519 المؤرخ في 28 سبتمبر 2010. كما أثبت تقرير وزارة الصحة تجاوز عنصر الجسيمات الدقيقة للحدود القصوى الموصى بها من طرف منظمة الصحة العالمية حول نوعية الهواء الداخلي.

وتبعاً لما سبق، حرر محضر مخالفة بيئية ضد معمل الآجر بالقلعة الصغرى بتاريخ 23 جوان 2015 وتمت إحالته على أنظار السيد وكيل الجمهورية بسوسة.

وسعيًا من الوكالة لإيجاد الحلول لهذا الإشكال البيئي بالتعاون مع مختلف الأطراف المتدخلة بما في ذلك المجتمع المدني بالجهة، تم عقد العديد من جلسات العمل على المستويين الجهوي والمركزي، وتمت مطالبة صاحب المصنع بالقيام بإجراءات عاجلة، على غرار بناء السور على كامل محيط المصنع وتهئية وبسط مخزون المواد الأولية (الطين) عن علو لا يتجاوز السور. كما تم إحداث لجنة متابعة تتكون من مختلف المتدخلين (المعمدية، البلدية، الإدارة، المجتمع المدني) بإشراف السيد المعتمد الأول لولاية سوسة قصد متابعة الوضع البيئي وتطبيق الإجراءات والتدابير الفنية والإدارية للحد من التلوث الصادر عن نشاط المصنع.

وفي إطار إيجاد الحلول المناسبة للتلوث الهوائي الصادر عن مداخن المصنع، تم عقد جلسة عمل بطلب من ممثلي المجتمع المدني بالقلعة الصغرى، وذلك بمقر الوكالة الوطنية لحماية المحيط بتاريخ 05 ديسمبر 2015، حيث أعربوا عن إزعاج المصنع لكافة متساكني المنطقة جرّاء الانبعاثات الصادرة عنه، خاصة وأن المصنع يتواجد بمنطقة عمرانية ذات كثافة سكنية وقريب من مركّب رياضي ومستشفى جهوي وقطب جامعي إلى جانب التمدّد العمراني لمدينة سوسة نحو القلعة الصغرى، مما تسبّب في تدهور نوعية الهواء وما قد ينجّر عنه من أضرار صحية مختلفة كما جاء في تقرير وزارة الصحة، خاصة وأن المصنع يشتغل 24 ساعة في اليوم دون انقطاع.

وتم الاتفاق على ضرورة اتخاذ صاحب المنشأة كافة التدابير للحد من التلوث الهوائي الصادر عن المصنع، وذلك بداية بإعداد وتقديم دراسة لإزالة التلوث الهوائي

لمصالح الوكالة قصد المصادقة عليها، ثم إبرام اتفاقية مع الوكالة تحدّد آجال تنفيذ إجراءات إزالة التلوث المنصوص عليها بالدراسة المذكورة.

كما تجدر الإشارة أنه بتاريخ 12 فيفري 2016، راسلت وزارة البيئة والتنمية المستدامة السيد وزير الصناعة للتفضل بتطبيق الترتيب المعمول بها ضد معمل الأجر بالقلعة الصغرى بما في ذلك إيقاف النشاط ان اقتضى الأمر إلى حين الاستجابة لطلبات الإدارة وذلك حفاظا على صحة المتساكنين وجودة الحياة بالجهة.

وبتاريخ 29 فيفري 2016 قدم صاحب المنشأة للوكالة الوطنية لحماية المحيط دراسة الفنية لإزالة التلوث، تمّ على إثرها استدعاء صاحب المنشأة ومكتب الدراسات لجلسة عمل بمقر الوكالة بتاريخ 13 أفريل 2016، خصّصت لتقديم فحوى الدراسة وتشخيص الوضع البيئي ومناقشة الحلول المقترحة. وقد أفضت جلسة العمل إلى دعوة صاحب المنشأة لتحيين الدراسة المعروضة على ضوء الملاحظات الفنية المنبثقة عن الاجتماع، وتقديمها لمصالح الوكالة قبل يوم 20 ماي 2016.

بتاريخ 20 ماي 2016، تم تقديم الدراسة الفنية المحينة لإزالة التلوث الصادر عن معمل الأجر بالقلعة الصغرى، وصادقت عليها الوكالة الوطنية لحماية المحيط بتاريخ 08 جوان 2016 (المصاحب).

بتاريخ 16 جوان 2016، عقدت الوكالة جلسة عمل مع السيد المدير العام لمعمل الأجر لتدارس آجال تنفيذ إجراءات إزالة التلوث المنصوص عليها بالدراسة المصادق عليها، وسيتم قريباً إمضاء اتفاقية في الغرض.

وتحول السيد وزير البيئة والتنمية المستدامة رفقة السيد المدير العام للوكالة الوطنية لحماية المحيط وعدد من الخبراء المراقبين يوم 15 جويلية 2016 لمعاينة المصنع وقد أكد صاحب المنشأة على تجديد التزامه باتخاذ الاجراءات المتعلقة بإزالة التلوث.

وتقبلوا سيدي رئيس مجلس نواب الشعب فائق عبارات الشكر والاحترام

والسلام

وزير البيئة والتنمية المستدامة
نجيب الدرويش